

في سائر المتقدمة باعتبار ان المعنى عليه هذا النوع من المتقدمة بخلاف ما قبل قوله وقع
اداروى لان رويته شرعا ما يعلم به دخول الشهر بخلاف رويته لان ليس لها
عرف شرعي قوله اذ تمت العتق عتق عتق روي حتى انها تطلق في التصورين باعتبار ان
احدهما رويته لصلاد بعد العتق وثانيهما تمام العتق ثلاثين يوما في العتق اي العتق
وكلاهما صدر عن غير من غير اي بصيرتها بعد الثالثة قوله اوقى ما اي بان كان رويته
منفسا في ايام اوله من رويته لا يجب ما رويته بعد الا ان كان رويته خيرا لغيره الا
مع نيته تحض الروية بحال فلا تطلق اذ اقلته في غيرها او ساء ما ان كانت رويته انما
للجسام والاشباح والارواح فقط تابع قوله فاحره عدد مع اطلاق اي ذلك العدد قال
في المبدع ويتوجه تحض الاشباح بالمجانبة وارسال رسولها بشرح افعال قوله صدقة
بالكفا للفقير قوله ومن يتبع بيمنه كزوجته وولده وغلامه وعوضه قوله وقصد منه
اي وقصد منه فان لم يقصد منه بان قال ان قدمت زوجتي بلدك فمطلق قوله
يقصد منها فهو تقليم محض يقع بعد وما كلف كان لا يتبع بيمنه شرع افعال
قوله او سلم عليه ولم يعلم به في الاصل المسألة في الاصل عليه وعقودهم هو فيهم
ولم يعلم به فيها قوله والارواح والاشباح اذا حلف لا يحل له منسمة عليه او غير ذلك
فيها وكلمة ولم يعلم به قوله او لم يتبع بيمنه اي وحلف علم بمقتضى بيمنه لا يفسد سببا
قوله ولا يفسد اي ولا يفسد تخالف ظاهر لفظه قوله ففعل اي تخالف او التباين
عليه قوله وروي السابغ اي او سبغك بمسح قوله فنسب منه ولا يفسد من ماء الفرات
فمن من نهر باخذ منه حنث ولا يفسد من الفرات فمن من نهر باخذ منه فوج من
اقتناع قوله في لفظه اي كالحاف او غيره من باب التاويل في الحلف بطلاق
او غيره قوله ما اي معنى قوله يخالف ظاهره اي اللفظ قوله ولا يفسد اي التاويل في لفظه
لفظ رسول الله صلى الله عليه واله رويته مسلم وام داود عن الهمزة وفي لفظ
مسلم الميم غايته السكتان قوله ويباح لغيره اي لغيره لظلمه ظاهره ان اوله قال
الشيخ صلى الله عليه واله في المعاري من جهة عن الكذب رويته الترمذي قال محمد بن
سريع الجملة اوسع من ان يكذب طرفه وخص الطرف بذلك وهو الكذب لانه
الذي يفسد التاويل فلا حاجة به الى الكذب وبحكمة ايضا لقوله ويباح لغيره اي
ويصح ويوجب ويوجب قوله ما كلف غيرنا ويشترط وحدة ولا يفسد بيمنه
قوله او تخبر به بعد اي غير فاصدا لاختيار بيمنه بالاختيار لانه لا يفسد ولا
سبب بقصدية قوله ناطقة فروع من الجواهر قوله ساعة اي طويلا لغير ساعة طويلا
ونزولها اليستران قوله او رويته حاصل ما ذكره الله في بيمنه في اعماله قوله
العليا وطلع اسفل وانتعاده من كانه واظهاره ان المتلافة ليست بقصد بل قد تعلق
بيمنه بغيره فقط بان تزل العليا او تطلع اسفل ويفعل عكس ما فعلته احداهما المذكورة

بيمنه

بان

بان يزل الاطلعت اسفل فمما يفسد اذا انزلت العلي فقط وانه اعلم لامه حله كما
لوني فيما قلناه لاختيار بيمنه العدد من غير نقص ولا زيادة او اطلاق في البيعة فانه
لا يبر باقها او غيرها ما يتحقق وحول ما كلف فيه قوله على باريد حصره حتى
حنث خلافا للاقتناع حنث قال لا يحنث قوله لا يحنث في الاقناع حنث اذا
نوى ذلك ما بعينه فالسنة شرحه في كلامه حنث مع الاطلاق وعلم كلامه صاحب
المسئري لا يحنث انتهى قوله ولو حنث بغيرها اذا انزلت العلي فلو كان صاحب
باب الحنث في الطلاق اي في وقوعه او عهده والسنن عند اهل الاصول
التردد بين امرين لا يبرح احدهما على الآخر قوله ولو علم ما في الروان انما عليه
عد ما كان لم يقتر بوجوه طلاق قوله وينبغي لعلمه حوبا قوله وانما بيمنه بدالك
اي بالكلية ما استشهدت به رويته وتعلق بما اقرضه رويته رويته بالكلية فلا يخاف
لفظ القاع الطلاق في وقوعه حلالا للكلية على الصحة التامة لا يفسد بالاعتناع
الاعتناع تابع قوله ومتى ظهر لغيره اي بان اخبره بكلف بدالك من وقوعه بالطلاق
فلا ترد اليه اذا تزوجت او حنث بالقرعة لان قوله لا يقبل عنده ولا يفسد بدالك
حكمة فاما لو امكن اقامة البيعة على ذلك وشهدت ان المصلحة غير الفرجة فقال
الشيخ في رويته اليه وان تزوجت او حنث بالقرعة اي لان حكم الحاكم لا يفسد الشيء
غير صفة باطن قوله او الزم له اي بان ائمت احدى زوجته او باع وحنث احدى
اسننه فاستعوا الملك في حنثه وحنثه قوله ويقع بينهما فان وقعت على الشتره و
اعتقد لغيره حنثا الباع فلا كلامه ولا الاعتقاد ان حكمه بالقرعة ولا يفسد فلا
قرعة حنث المستقره بحج والمقد فلو علم فيما بعد حنثه هو وحكمه بالقرعة بطل
وتسقط الاخرى تابع قوله وكذا عكسها اي فتنطق اسننه خلافا للاقتناع حنث
قال في طلاق امراته كتاب الرجعة فها المصلحة اعلم ان للرجعة اربعة درجات
شروط ان يكون دخل او ظمها وان يكون الشكر حنثا وان يطلق دون ما ملكه
وان يكون الطلاق بلا عوض وقد ذكرها الله في هذه الآية قوله اي ما ان السلام
الذي كانت عليه قوله وحنث كما عدتها من قوله الى ذلك المذكور من المصلحة وغيرها
قوله وتحصل به رجعتها وظاهره ولو كان الوطن يحرمها لحضرة احكام قوله الا
على قوله هذا هو الصحيح واقعة عليه في الاقناع قوله لا يرد اي في احدى قوله
يشترط كساح للشدة اي فان كلفه من ايراد من استباحه بعضه لا يفسد منه
فقال تابع قوله ولم يبرحها اي لا يرد ما لم الغسل الحنث في اباحة الوطن فلو راجعها
في اثنائها حنثا حنث الرجعة تابع قوله بان منداي وعليه مهرها ان دخل او خلا
بها ولا يفسد ولا يفسد الى الثاني بل العتق قوله بان منداي وعليه مهرها ان دخل او خلا
فها بالرجعة قوله فزاد حنثا اقتضاها اي بزيادة اقرارها قوله لا يفسد فلو

196

